



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

## ● البنك الدولي يتوقع ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بنسبة ٨% في ٢٠٢٢.

- توقع البنك الدولي أن تنمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج بوتيرة أسرع هذا العام إلى ٨%، مقارنة بنمو قدره ٦,٤% العام الماضي،
- وأشار البنك إن تدفقات تحويلات المصريين بالخارج سترتفع بسبب "التجاوب الإيجابي" من جانب المهاجرين تجاه الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد المحلي والنمو الاقتصادي بالخارج، والذي على الرغم من التوقعات بأن يتباطأ، فيظل داعماً للتحويلات.
- وتوقع البنك انخفاضاً في التحويلات إلى البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٦% هذا العام من ٧,٦% العام الماضي، وسط الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.
- وأوضح البنك الدولي أن تلقت مصر تحويلات بما يقرب من ٣١,٥ مليار دولار، بنمو، حيث استقادت مصر، التي تعد أكبر من تلق للتحويلات في المنطقة وأحد أكبر ٥ دول متلقية للتحويلات على مستوى العالم، من ارتفاع أسعار النفط والتحويلات من المصريين العاملين بدول الخليج، فضلاً عن النشاط الاقتصادي القوي في أوروبا والولايات المتحدة.
- وأضاف أن قد أصبحت تحويلات المغتربين مصدراً حيوياً على نحو متزايد للعملة الصعبة لمصر، لا سيما في أعقاب تضرر عائدات قطاع السياحة بسبب فيروس "كوفيد-١٩"، وارتفعت قيمة التحويلات بشكل مطرد منذ انتشار الجائحة، كما سجلت ارتفاعاً قياسياً خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتصل إلى ٣١,٤ مليار دولار.
- وأوضح البنك الدولي، من المتوقع أن تنمو التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة ٤,٢% لتصل إلى ٦٣٠ مليار دولار خلال العام الحالي، بعد تسجيل نمو بنسبة ٨,٦% العام الماضي عندما بلغت التحويلات ٦٠٥ مليارات دولار، وتوقع البنك أيضاً ارتفاعاً قياسياً في التحويلات إلى أوكرانيا، التي تعتبر أكبر من تلق للتحويلات في أوروبا وآسيا الوسطى، بأكثر من ٢٠%.

## ● البنك الأوروبي لإعادة الإعمار يتوقع تباطؤاً اقتصادياً في جنوب وشرق المتوسط بـ ٢٠٢٢.

- توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تباطؤ النمو إلى ٢,٥% في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠٢٢، وفقاً لتقريره حول الأفق الاقتصادية الإقليمية (REP)، وذكر البنك أن التباطؤ ناجم عن تأثير الأزمة الأوكرانية، متوقفاً أن يرتفع النمو إلى ٤,٨% في عام ٢٠٢٣ مع تسارع وتيرة التعافي.
- وأوضح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار أن تأثير الحرب على أوكرانيا في منطقة جنوب وشرق المتوسط سيكون محسوساً بشكل أساسي من خلال ارتفاع أسعار النفط والغذاء للمستهلكين، فضلاً عن الآثار الثانوية على الميزانيات والأمن الغذائي ومحركات النمو على المدى المتوسط.
- وأشار إلى أن جميع دول المنطقة تعتمد على المنتجات البترولية المستوردة، بينما تعتمد العديد منها – بما في ذلك مصر وتونس والأردن – على المنتجات الغذائية المستوردة أيضاً، بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون هناك تأثير سلبي على السياحة في بعض دول جنوب وشرق المتوسط على الرغم من إمكانية ظهور فرص جديدة في مجال استثمارات الطاقة المتجددة، نظراً لإمكانيات الدول في هذا الصدد، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو بنسبة ٤,٨% في عام ٢٠٢٣ حيث يستجمع الانتعاش وتيرة التعافي في معظم البلدان ومع تقدم الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في جميع البلدان وتعطي دفعة للتعافي.
- وأشار إلى أنه في مصر بلغ متوسط النمو في النصف الأول من السنة المالية "٢٠٢١-٢٠٢٢" ٩% على أساس سنوي، مدفوعاً بالتحسينات في السياحة والتصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة.

<sup>1</sup> <https://enterprise.press/ar/stories/2022/05/12/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a-%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85/>

<sup>2</sup> <https://alborsaanews.com/2022/05/10/1538316>

- وتوقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار أن يستمر الانتعاش، ليرتفع النمو إلى ٥,٧% في السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، ويستقر عند ٥% في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، منوها بأنه يمكن أن يؤدي ارتفاع الطلب على صادرات الغاز المصرية وأسعارها إلى الحفاظ على النمو على المدى المتوسط، في حين ينبغي أن يدعم البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي تنفيذ الإصلاح وثقة المستثمرين. ومع ذلك، رأى أن ارتفاع أسعار القمح والمنتجات الغذائية والنفط بسبب الحرب على أوكرانيا سيكون له تأثير سلبي.
- وتوقع التقرير أن يبلغ النمو في الأردن ١,٩% فقط في عام ٢٠٢٢، حيث تؤثر تداعيات الحرب على أوكرانيا على السياحة والتدفقات التجارية، كما أن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى تراجع الاستهلاك الخاص، وأشار إلى أنه في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٥%، مع انحسار الظروف العالمية، ودعم التجارة عبر الحدود وتعافي قطاع السياحة.
- توقع أن يستفيد النمو الاقتصادي من الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي على المدى المتوسط والطويل، ولكنه رجح أن يظل معتدلاً لأن العائد الضروري للانضباط المالي يحد من الإنفاق الحكومي، حيث زادت الحكومة الإنفاق الاجتماعي في عام ٢٠٢٢ للتخفيف من حدة أزمة تأثير الحرب على أوكرانيا.
- وأوضح تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، أن المخاطر الرئيسية التي تهدد التوقعات تشمل تآكل القدرة التنافسية الحقيقية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف، وعدم الاستقرار الإقليمي، واحتمال حدوث انتعاش أبطأ من المتوقع في الاقتصادات الشريكة.
- أما بالنسبة إلى لبنان، فقد أوضح التقرير أنه لا يزال يعاني من أخطر أزماته الاقتصادية منذ عقود، مع انكماش مقدر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠% في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، توقع حدوث انتعاش محدود إلى ١% من النمو في عام ٢٠٢٢، حيث ينحسر المأزق السياسي بعد انتخابات مايو ٢٠٢٢، مما يسمح بإحراز بعض التقدم في الإصلاحات. ومع ذلك، من توقع أن تؤثر أسعار الطاقة والغذاء المتزايدة بسبب الحرب على أوكرانيا على الاستهلاك.
- وبالنسبة للاقتصاد المغربي؛ ذكر التقرير أن الاقتصاد المغربي تعافى بقوة في عام ٢٠٢١، مسجلاً نمواً بنسبة ٧,٤% بعد الانكماش الناجم عن الوباء بنسبة ٦,٣% في عام ٢٠٢٠. وكان الانتعاش مدفوعاً بشكل أساسي بموسم حصاد قياسي وانتعاش في التصنيع والتجارة والبناء وخدمات الأعمال، وسط واحدة من أفضل برامج التطعيم في مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومع ذلك، من المتوقع حدوث تباطؤ بنسبة ١,٢% في عام ٢٠٢٢ بسبب تأثيرات الطقس غير المواتية على الإنتاج الزراعي وتأثير الحرب على أوكرانيا.
- وأشار تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، إلى أنه من المرجح أن تستمر اضطرابات سلسلة التوريد العالمية والزيادات الحادة في أسعار المواد الهيدروكربونية إلى العام المقبل، ومع ذلك فالمغرب قد يشهد انتعاشاً بنسبة ٣% في النمو في عام ٢٠٢٣ مع تعافي الزراعة وعودة وتيرة النمو إلى مستويات ما قبل الوباء.
- وكانت توقعات النمو لعام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بالنسبة لتونس ضعيفة عند ٢% و٢,٥% على التوالي بسبب الحرب على أوكرانيا وارتفاع أسعار النفط.

### • «ديلي ميل» تختار مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للزيارة خلال الربيع والصيف<sup>٣</sup>.

- اختار موقع ديلى ميل "Daily Mail" البريطاني الشهير مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للزيارة خلال فصلي الربيع والصيف بالعام الجاري، حيث جاءت مصر في المركز الثاني في قائمة أفضل المقاصد السياحية المرشحة، كما سلط الموقع الضوء على عدد من المدن السياحية المصرية، وذلك خلال التقرير الذي نشره الموقع تحت عنوان "أهم المقاصد للإجازات لعام ٢٠٢٢: اتجاهات السفر التي يجب مشاهدتها وأين تزور في فصلي الربيع والصيف".
- وأشار التقرير إلى المقصد السياحي المصري، وعدد من المدن السياحية المصرية والتي من بينها مدينة القاهرة التي وصفها بأنها نابضة بالحياة، ومدينة مرسى علم التي وصفها بأنها جنة الغواصين، لما تتمتع به من حياة بحرية ثرية بالشعاب المرجانية على شواطئ البحر الأحمر، كما أوضح أن مدينة الغردقة هي مدينة لقضاء الإجازات للاستمتاع بالمقومات السياحية المتنوعة التي تتمتع بها، وأشار إلى مدينة الأقصر التي تعتبر أكبر متحف مفتوح للآثار المصرية القديمة، وإلى منطقة أهرامات الجيزة ووصفها بالعظيمة والخالدة، كما أنها تحتوي على هرم الملك خوفو العجيبة الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع للعالم القديم.
- وأوضح التقرير أن المقصد السياحي المصري يعد من المقاصد السياحية القليلة في العالم التي تتميز بتنوع منتجاتها السياحية حيث يتمتع بمناظر طبيعية خلابة وحضارة عريقة، وفي نهاية التقرير دعا الموقع السائحين لزيارة المقصد السياحي المصري خلال العام الجاري، للاستمتاع بالعديد من المقومات السياحية المتنوعة والقيام بالأنشطة السياحية المختلفة التي يمكن تجربتها في مصر، لافتاً إلى أن العام الجاري يوافق ذكرى مرور ١٠٠ عام على اكتشاف مقبرة الملك توت عنخ آمون الفريدة.

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية: بناء الإنسان المصري وتحسين جودة الحياة، تفعيل البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، تدعيم التنافسية الدولية للاقتصاد المصري هي المستهدفات الرئيسية لخطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣؛<sup>4</sup>**

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن خطة العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتبنى ثلاثة مُستهدفاتٍ رئيسيةٍ يتركزُ كلٌّ منها على عدّة توجّهاتٍ استراتيجيّة، وجاء ذلك خلال استعراض الملامح الرئيسيّة لخطة التّميّة المُستدامة للعام الماليّ القادم ٢٠٢٢/٢٠٢٣، أمام مجلس النواب.

وأوضحت أن تلك المستهدفات الثلاثة تضمنت هدف بناء الإنسان المصري وتحسين جودة حياة المُواطن، وذلك من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في إطار مُبادرة حياة كريمة، والتطبيق المرحلي لنظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير التكنولوجي لمنظومة التعليم والارتقاء بالخدمات الأساسية للمواطنين، والتمكين الاقتصادي للنوع، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع.

وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن الهدف الثاني تمثل في تفعيل البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي والذي يركّز على تنمية القطاعات الثلاثة ذات الأولوية، والمتضمنة القطاع الزراعي من خلال تنمية القدرات الإنتاجية لرفع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الأساسية، والقطاع الصناعي من خلال تعميق التصنيع المحلي لزيادة القيمة المُضافة في إطار توجه الدولة لتوطين الصناعة، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تنمية الصناعات الإلكترونية وتعزيز التحوّل الرقمي.

وأوضحت أن الهدف الثالث يتمثل في تدعيم التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، من خلال تعزيز ركائز الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي والتحرّك صوب الاقتصاد الأخضر.

وأضافت أن الخطة اهتمت بإبراز المحركات الدافعة للنمو، والتوجّهات الحديثة التي أكدت أهميتها تبعات تواصل جائحة فيروس كورونا، والأحداث الجيوسياسية الراهنة، مشيرة إلى أبرز التوجّهات التي تبنتها الخطة والمتضمنة التوجّه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية، وتدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمات، وتهينة سبل تحسين الدخل ومستوى المعيشة اللائق لأهالي الريف في إطار مُبادرة حياة كريمة، فضلاً عن التنفيذ الفعال للمبادرات الرئاسية لتحسين صحّة وجودة حياة المُواطن المصري والارتقاء بالأحوال المعيشية للأسرة المصرية.

وأضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن أبرز توجهات خطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تضمنت كذلك المُتابعة الدقيقة للبرامج التنفيذية لخطة تنمية الأسرة المصرية والتي تتركزُ على ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان في إطار جهود الدولة لتحسين جودة الحياة للمواطنين، زيادة الاعتماد على الموارد المحلية، من خلال تنمية درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسع في الزراعات التعاقدية، وفي مشروعات الثروة الحيوانية، ومن خلال زيادة المُكوّن المحلي في الصناعة، وتوطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المُضافة.

وأشارت إلى أبرز توجهات خطة العام المالي القادم ومنها تبني استراتيجية التوجّه التصديري باستغلال الإمكانيات والفرص التصديرية الواعدة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، والأنشطة العقارية والخدمية والمالية، مع العمل على ترشيح عمليات الاستيراد بالتوسع في إحلال المُنتج المحلي محل الواردات، وزيادة نسبة المُكونات المحلية من إجمالي مُستلزمات التصنيع لتعظيم القيمة المُضافة، إلى جانب تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية من خلال إتاحة مزيد من فرص الاستثمار وتوفير التسهيلات لتحسين بيئة الأعمال وخفض تكلفة المُعاملات، فضلاً عن تشجيع مشروعات المشاركة مع القطاع الحكومي في إطار نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوجه الدولة بدعم القطاع الخاص وتوفير البيئة اللازمة له للاضطلاع بدوره في تنمية الاقتصاد، واعتماد الحكومة وثيقة ملكية الدولة.

وأوضحت أن التركيز على مُبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية على جميع المشروعات، جاء ضمن أبرز توجهات الخطة، ذلك بالإضافة إلى تكثيف الجهود المُوجّهة لتوفير سبل المُساندة المالية للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وللمرأة المعيلة ولذوي الهمم، فضلاً عن إعطاء أولوية في توجيه المُخصصات المالية للمحافظات مُنخفضة الدخل من خلال التوزيع المُتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية لتوطين البرامج والمشروعات، بما يُراعي تضييق الفجوات التنموية بين المحافظات من حيث مستويات الدخل ومعدلات البطالة والفقر، مع تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، بتبني آليات التخطيط والتنمية المُستجيبة للنوع وأدلة النمو الاحتوائي وخطط وبرامج تنمية الأسرة المصرية.

- **السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، يتابع إجراءات البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية<sup>5</sup>.**

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، لمتابعة ما تم تنفيذه من إجراءات تتعلق بالبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وذلك بحضور الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

<sup>4</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1152&lang=ar>

<sup>5</sup> <https://alborsaanews.com/2022/05/12/1538980>

والدكتورة / ندى مسعود، مساعد وزيرة التخطيط للشؤون الاقتصادية، والدكتورة / هبه زايد، المستشار الاقتصادي بوحدة السياسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة / دينا كفاي، المستشار الاقتصادي بوحدة السياسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى ما تم تنفيذه من إجراءات خاصة بمحاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي تتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد المصري والتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومن ذلك قطاع الصناعة التحويلية، حيث تمت الإشارة إلى أن البرنامج استهدف زيادة سنوية للصادرات السلعية غير البترولية، وقد تحقق ٢٠% زيادة سنوية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مقارنة بنفس الربع من العام الماضي ٢٠٢٠/٢٠٢١، فيما وصلت الصادرات المصرية غير البترولية إلى ٩,١٧٦ مليارات دولار خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٢، مقارنةً بنحو ٧,٦٧١ مليارات دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١.
- وأشارت أيضاً إلى الجهود الخاصة برفع معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بشكل مستدام، وزيادة نصيبه من الناتج المحلي، ومن ذلك ما يتعلق بمراجعة كافة الأعباء الحكومية على قطاع الصناعة بصفة دورية، وخاصة تلك التي تؤثر في تكلفة الإنتاج، إلى جانب حوكمة منظومة استغلال الأراضي للوصول إلى أفضل آلية ممكنة للاعتماد عليها، تتيح الاستغلال الأمثل للأراضي الصناعية بشكل كامل، وفيما يتعلق بتعميق وتوسيع الصناعة، ونمو سلاسل التوريد المحلية، أوضحت ما تم اتباعه من سياسات صناعية تعتمد على إقامة تجمعات صناعية، حيث وصل عدد المشروعات التي تم تسكينها إلى نحو ٢٢٩٦ وحدة من المشروعات المستوفاة للاشتراطات بالمجمعات الصناعية، إلى جانب استكمال طرح وإنشاء التجمعات الصناعية على مستوى المحافظات.
- وأشارت الدكتورة / ندى مسعود، مساعد وزيرة التخطيط للشؤون الاقتصادية، إلى ما تحقق في قطاع الزراعة، بما يضمن استدامة الأمن الغذائي والمائي، حيث تم التركيز على كفاءة استخدام المياه والتوسع في زراعة أصناف المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجية وشحيحة استخدام المياه، إلى جانب العمل على زيادة الصادرات من المحاصيل والصناعات الزراعية، والتي حققت طفرة غير مسبوقه، حيث تجاوزت ٥,٦ مليون طن خلال عام ٢٠٢١.
- وأشارت أيضاً إلى ما تحقق في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لرفع قدرة هذا القطاع الحيوي على خلق فرص عمل وتعزيز المهارات لوظائف المستقبل ودعم الشركات الناشئة، وفي هذا الصدد تمت الإشارة إلى مبادرة مستقبلنا رقمي للتدريب التكنولوجي في مجالات علوم البيانات والتسويق الرقمي وتطوير المنصات الرقمية، ومن تم تدريبهم خلال هذه المبادرة، إلى جانب تسريع وتيرة الرقمنة، من خلال ميكنة دورات العمل في ٧٣ مستشفى جامعي كمرحلة أولى لدعم وتطوير أداء القطاع الصحي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.
- ونوهت إلى جهود تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك من خلال التوسع في برنامج الطروحات، إلى جانب رفع كفاءة النقل بكافة وسائله وتوفير النقل متعدد الوسائط لرفع كفاءة سلاسل الإمداد، وتنظيم شراكة القطاع الخاص وتفعيل دوره بها، بالإضافة إلى جهود دعم التحول للاقتصاد الأخضر، والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، كما تناولت جهود رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والتي تتضمن إنشاء جامعات تكنولوجية، وتحويل المناهج الدراسية إلى مناهج قائمة على منهجية الجدارات ورقمنة المحتوى التعليمي، وكذا إطلاق منصة لمجالس المهارات القطاعية، ولفت العرض إلى جهود الحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وما يتعلق بتعزيز الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، من خلال تفعيل اللامركزية المالية في المحافظات، وتطوير منظومة التخطيط المحلي.
- واستعرضت الدكتورة / ندى مسعود، إجراءات المرحلة الثانية من الإصلاحات الهيكلية والتي وضعت وفقاً لمجموعة من المعايير، بحيث يتم تنفيذها على مستوى محافظات الجمهورية، بهدف توطین التنمية وتحقيق العدالة المكانية بين المحافظات كأحد أهم أهداف وأولويات الدولة المصرية، والتي تضمنت الإجراءات الخاصة بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، والإجراءات الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأشارت إلى الإجراءات العاجلة المقترحة، والتي تهدف إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية وتمكين المصنعين والمصدرين من خفض تكلفة الإنتاج بهدف رفع مستوى تنافسية المنتجات المصرية، والتي تضمنت اتخاذ إجراءات للحفاظ على المستثمرين والمصدرين الحاليين وتسهيل بقائهم في السوق المحلية والأجنبية، وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وتشجيع الاستثمار، وتوفير الحماية الاجتماعية ومنع وقوع فئات مجتمعية جديدة في دائرة الفقر، كما تطرقت إلى حوافز تشجيع الاستثمار الصناعي في القطاعات المستهدفة، والتي تضمنت الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومستحضرات التجميل، والصناعات الهندسية، وصناعة السيارات الكهربائية، وتم توضيح المستهدفات الرئيسية من تقديم الحوافز في الوقت الحالي والتي تمحورت حول استقطاب الاستثمار الأجنبي من الكيانات القادرة على نقل وتوطين التكنولوجيا، وإحلال مجموعة من المدخلات الرئيسية لعمليات التصنيع للمنتجات ذات الأولوية (كالصناعات الغذائية والدوائية)، وتوطين وخلق سلاسل إنتاج للصناعات ذات المكون التكنولوجي العالي، ورفع معدلات الإنتاج من الصناعات المغذية لسلاسل الإنتاج في الصناعات الثقيلة والميكنة، واستقطاب الصناعات التحويلية المهاجرة من الدول الأخرى، ورفع معدلات الاستغلال للموارد الطبيعية للدولة.

وأشارت الدكتورة / ندى مسعود، إلى أن العوائد الاجتماعية من تقديم الحوافز في الوقت الحالي تتمثل في تدعيم وجود بيئة تنافسية محفزة على الاختراع والابتكار، والحد من الهجرة الداخلية من الأقاليم والمحافظات إلى العاصمة، ورفع معدلات الابتكار وتحفيز البحث العلمي الهادف إلى تحسين جودة الحياة، ورفع معدلات خلق فرص العمل على مستوى الأقاليم والمحافظات، وعدم هجرة الكوادر الفنية المؤهلة، ودعم الحفاظ على العقول المصرية المبتكرة وتوفير مناخ مواتم لاحتضان أعمالهم.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تلقي بيان مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ أمام مجلس النواب: الأولوية في الخطة للمشروعات المؤثرة بشكل مباشر على حياة المواطنين<sup>٦</sup>.**

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢ تتضمن استثمارات كُليّة قدرها حوالي ٢٩٤ مليار جنيه لقطاع الإسكان وخدمات المياه والصرف الصحي وذلك لتنفيذ عديد من المشروعات والمبادرات، منها ٣٣ مليار جنيه لأغراض التشييد والبناء، ونحو ٢٦ مليار جنيه لمشروعات المياه، (بنسبة زيادة ٢٣%)، ونحو ٧٧ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي.

وأضافت أنه قد خصّ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية نحو ١٦٨ مليار جنيه، منها ٦٤,٩ مليار للجهاز الحكومي، و١٠٣ مليار للهيئات الاقتصادية العامة. ومن أهم المشروعات المطروحة بالخطة الآتي: توفير نحو ٣٠٦ ألف وحدة سكنية ضمن المشروع القومي للإسكان، تطوير أكثر من ١٥ ألف فدان من المناطق غير المخططة، تضم ١,٥٢ مليون وحدة سكنية يستفيد منها حوالي ٦ مليون مواطن، إلى جانب زيادة طاقة مشروعات المياه بنحو ١,٤ مليون متر مكعب/يوم من خلال تنفيذ نحو ٦٤ مشروعاً للمياه، لترتفع نسبة التغطية بمياه الشرب لنحو ٩٩,٥% على المستوى العام للجمهورية، علاوة على زيادة طاقة مشروعات الصرف الصحي بنحو ١,٤ مليون متر مكعب/يوم من خلال تنفيذ ٦٠ مشروعاً للصرف الصحي، بالإضافة إلى تطوير شبكات الصرف الصحي بالقرى، بتنفيذ نحو ١٨٠ مشروعاً بالقرى، وترتفع بذلك نسبة التغطية إلى ما يربو على ٦٨% على مستوى الجمهورية.

وفي مجال النقل، أشارت الدكتورة هالة السعيد، إلى أن الاستثمارات الكلية تُقدّر بنحو ٣٠٧ مليار جنيه في عام الخطة، ويخص الهيئات الاقتصادية نحو ٧٢% من الإجمالي، كما تُشكل الاستثمارات العامة في مجموعها نحو ٩١% من إجمالي استثمارات القطاع. تعطي هذه الاستثمارات الأولوية لنهج المشروعات التي قاربت على الانتهاء والمشروعات القومية ذات التأثير الاقتصادي على مناخ الأعمال، بجانب المشروعات ذات البعد الاجتماعي المؤثرة بشكل مباشر على حياة المواطنين. وفي مجال الطرق والكباري والنقل البري.

أوضحت أن الاستثمارات الموجهة لهذه الأنشطة قد ساهمت في إزدياد مصر بالتصنيف العالمي لجودة الطرق لتتفوّق من المركز ١١٨ إلى المركز ٢٨، مشيرة إلى أنه في الخطة الحالية، يتم تخصيص نحو ٢٤ مليار جنيه لمشروعات الجهاز الحكومي لوزارة النقل بنسبة نمو ٤%، وذلك لنهج عديد من مشروعات الطرق الاستراتيجية، وفي مجال النقل النهري.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن الخطة تتضمن مشروعات تطوير الوحدات النهرية على طول المجري الملاحي (من القاهرة شمالاً إلى أسوان ووادي حلفا جنوباً) ورفع كفاءة ميناء حلفا النهري بالسودان، مضيفاً أنه ومن الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية والبالغة نحو ٢١٨ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، تتضمن ١٧٦ مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق لتنفيذ عديد من المشروعات، منها مشروع القطر الكهربائي السريع، بجانب خطي المونوريل بالعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة ٦ أكتوبر، واستكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق.

وأشارت إلى النقل بالسكك الحديدية، حيث يخصص الهيئة القومية لسكك حديد مصر نحو ٢٧ مليار جنيه، وفي مجال الموانئ الجافة، من المستهدف استكمال أعمال تطوير وميكنة عديد من الموانئ البرية (السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وقسطل وأرقين)، فضلاً عن إعداد مخطط شامل لإنشاء ١٣ ميناءً جافاً ومركزاً لوجيستياً على مستوى الجمهورية.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تؤكد أن تعميق التصنيع المحلي محور رئيس في استراتيجية تطوير قطاع الصناعة التحويلية بخطة ٢٠٢٣/٢٢ أمام مجلس النواب<sup>٧</sup>.**

استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لقطاع الصناعة التحويلية، الكهرباء، ومجال التحسين البيئي وذلك خلال إلقائها بيان مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ والملاحق الأساسية لوثيقة الخطة أمام مجلس النواب.

أشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى أنه من المستهدف أن يُحقّق قطاع الصناعة التحويلية، مُعدّل نمو حقيقي ٧,٧% خلال عام الخطة، مما يرفع نسبة مساهمة الناتج الصناعي إلى نحو ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُقدّر الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية بحوالي ٩٣,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ٦% عن

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1155&lang=ar>

<sup>7</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1160&lang=ar>

استثمارات العام السابق، ويُخصّ الصناعات غير البترولية نحو ٨٠% منها.

وأوضحت أن استراتيجية تطوير القطاع تُركّز على تعميق التصنيع المحلي لتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة والتي تتأثّر إمدادها بظروف الأزمات الدولية، وذلك من خلال مُراجعة القوائم الاستيرادية من هذه المُكوّنات الوسيطة والتوسّع في إنتاجها محليًا، ومع الربط مع سلاسل التوريد الدولية، وإقامة مجموعة من المشروعات في إطار استراتيجية التوطين المحلي للصناعات ذات الأولوية، في مُقدماتها الصناعات الدوائية والغذائية والهندسية، بالإضافة إلى استكمال إنشاء المُجمّعات الصناعية، ورفع كفاءة تشغيل المناطق القائمة بمُحافظات الصعيد.

ولتحسين تنافسيّة القطاع، أضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن الخطة تستهدف الارتقاء بجودة المُنتجات الصناعية من خلال تطوير منظومة المُواصفات والجودة والفحص والاختبارات، وتأهيل المُنشآت للحصول على شهادات الجودة، بالإضافة إلى تنمية مهارات العاملين بتطوير منظومة التدريب الصناعي، وفي إطار استهداف تحفيز الاستثمار وتنشيط الصادرات الصناعية، تحرص الخطة على مُواصلة جهود تحسين بيئة الأعمال وتنفيذ مُبادرة الـ ١٠٠ إجراء لتيسير استصدار التراخيص ونقص تكلفة الإنتاج وتكلفة المُعاملات، والتوجّه نحو التحوّل الرقمي في تقديم الخدمات.

وأوضحت أنه تنشيطاً للصادرات الصناعية وزيادتها بما لا يقل عن ١٥% وصولاً إلى ٣٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، تحرص الخطة على مُواصلة برنامج المُساندة التصديرية للشركات في إطار مُبادرة السداد الفوري، مع توسعة مظلة رد الأعباء بإضافة مجموعات سلعية وشركات جديدة، وبخاصة الشركات المُتوسطة والصغيرة، وربط المُساندة بأهداف ذات أولوية، مثل نسبة مُساهمة النشاط في القيمة المُضافة، هذا بجانب التوجّه إلى تنويع منافذ التصدير، وبخاصة في الأسواق الأفريقية، والتوسّع في تنظيم المعارض الداخلية والخارجية، مضيفة أنه في إطار تشجيع الصناعة المُستدامة القائمة على ترشيد الموارد وضمان كفاءة الاستخدام، تُولي الخطة اهتمامًا كبيرًا بنقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الصناعة الخضراء، وتكثيف الاستثمار الصناعي في المجالات صديقة البيئة، مثل السيارات الكهربائية وتصنيع الألواح والخلايا الشمسية.

وفيما يُخصّ قطاع الكهرباء، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن الخطة تستهدف توجيه استثمارات قدرها ٢٩,٣ مليار جنيه لتنفيذ عدّة مشروعات استراتيجية لتوسيع الشبكة القومية للكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصادية. بشرق العوينات والساحل الشمالي وسيناء ومناطق استصلاح الأراضي بتوشكى والدلتا الجديدة ومشروع المونوريل (العاصمة الإدارية والسادس من أكتوبر)، وأيضًا استكمال مشروعات هيئة المواد النووية واستكمال تجهيزات البنية الأساسية لتهيئة موقع المحطة النووية بالضبعة، علاوة على استكمال تنفيذ مشروعات الطاقة المُتجددة، مثل محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس، ومحطات توليد الكهرباء باستخدام نُظُم الخلايا الفوتوفولطية بالزعفرانة وكوم أمبو والغردقة، وبمُشاركات مع القطاع الخاص على غرار مُجمّع بنين للطاقة الشمسية بغرب أسوان والذي تم تنفيذه بنظام البناء والتشغيل والتملك (BOO).

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تبرز أهمية مصر كمركز إقليمي للطاقة في إطار مشروع (يورو – أفريقيا) الذي يربط شبكات الكهرباء بين مصر واليونان وقبرص ولتنطلق منه إلى باقي الدول الأوروبية بقدرة ٢٠٠٠ ميغاوات، مع إمكانية زيادتها إلى ٣٠٠٠ ميغاوات مما يُعزّز من مركز مصر كمنصة لتجارة وتداول الطاقة في ضوء مزايا الموقع الاستراتيجي ووفرة وجاهزية البنية التحتية من خطوط وشبكات تحظى بها مصر.

وفي مجال التحسين البيئي، أوضحت أن الخطة تحرص على دمج الاستدامة البيئية في الخطط التنموية، فمن المُستهدف أن تصل تكلفة المشروعات الخضراء في خطة (٢٠٢٣/٢٢)، إلى ٣٣٦ مليار جنيه في عديد من القطاعات منها النقل (٣٠٠ مليار) والكهرباء (٢,٤ مليار) والتنمية المحلية (٢,٨ مليار) والري (٢٦,٤ مليار) والإسكان (٤,٥ مليار)، ومن المُستهدف أن تصل نسبة الاستثمارات العامة الخضراء ٤٠%، من جُملة الاستثمارات العامة.

### • الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تعلن تضمين خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لأول مره قسماً حول الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أمام مجلس النواب<sup>٨</sup>.

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ تتضمن وللمرّة الأولى قسماً خاصاً يتناول دور الخطة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ – ٢٠٢٦)، التي أطلقها السيد/ رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٢١، من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية التي تستهدفها الخطة والمحاور الرئيسة للاستراتيجية، جاء ذلك خلال استعراض سيادتها لملاحق خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

وأكدت أن خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ أعطت اهتماماً بالغاً بقضيتي الضغوط التضخّمية وتداعياتها الاجتماعية التي يُواجهها الاقتصاد المصري حالياً في ظل تبعات الأزمات العالمية من خلال ما يُعرّف بالتضخم المُستورد، وكذلك قضية التشغيل والحفاظ على مُعدلات البطالة في أدنى مُستوياتها. وفيما يتعلق باحتواء التضخم، أوضحت

<sup>8</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1154&lang=ar>

السعيد أن الخطة تضمنت آليات لامتناص السيولة وضبط معدلات التضخم رغم تنامي الضغوط التضخمية العالمية، موضحة أن أبرز تلك الآليات تمثلت في إعطاء أولوية مُطلقة لتأمين احتياجات البلاد الاستيرادية من السلع التموينية الاستراتيجية، إحكام الرقابة التموينية في الأسواق، بالإضافة إلى التوسع في منافذ التوزيع والمعارض ومبادرات توزيع السلع على الفئات الأكثر احتياجًا، مع استمرار توفير الدعم الحكومي لدرء التأثير السلبى على أسعار السلع الأساسية لعدم الإضرار بالفئات المُستحقة، ذلك فضلًا عما تم إقراره من مؤازرات طارئة لمواجهة جائحة فيروس كورونا إثر ظهورها في مصر.

- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، الآليات مشيرة إلى زيادة أعداد الأسر المُستفيدة من برنامج التضامن الاجتماعي، وزيادة المعاشات وخذُ الإعفاء الضريبي لتوفير مزيد من الحماية للفئات الأولى بالرعاية، لافتة إلى قيام الدولة بتخصيص ١٣٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات الأزمة وتخفيف آثارها على المواطن، على أن يتم توفير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، فضلًا عن تخصيص نحو ١٩٠ مليار جنيه للهئية القومية للتأمين الاجتماعي لصرف زيادة المعاشات بنسبة ١٣% بحد أدنى ١٢٠ جنيهًا بدءًا من أول أبريل المنتهي، وكذا تدبير ٣٦ مليار جنيه لصرف العلاوات الدورية للمُخاطبين بالخدمة المدنية.
- وأكدت استهداف الخطة توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتصل إلى ٩٠٠ ألف فرد، مع الإبقاء على مُعدلات البطالة عند مُستواها الحالي ٧,٤% - ٧,٥%.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تشمل كذلك على سياسات الدولة والبرامج الحكومية المُستهدفة للتصدّي للتغيرات المناخية وانعكاساتها على النظام البيئي وعلى الاقتصاد الوطني، وذلك في ضوء توصيات قمة المناخ التي عُقدت بمدينة جلاسجو بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٢١، متابعه أنه وفي إطار استضافة مصر لقمة المناخ ٢٠٢٢ (COP 27)، فإن الخطة تبرز جرس مصر على تبني المبادرات الحكومية الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتشكّل استثماراتها نسبة ٤٠% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخطة، مُقابل ٣٠% في الوقت الراهن، وصولًا إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥، إلى جانب استهداف رفع نسبة الطاقة المُتجددة من جملة الطاقة المُستخدمة إلى ٢٠% عام ٢٠٢٣/٢٢، ثم إلى ٢٥% عام ٢٠٢٥/٢٤، ولتقترب من مُستهدفات عام ٢٠٣٥ (٤٢%)، فضلًا عن التوسع في مشروعات النقل المُتطور، كالقطار الكهربائي والمونوريل والأوتوبيس الترددي البديل للميكروباص على الطريق الدائري، وكذا شبكات مترو الأنفاق والسيارات الكهربائيّة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات دولية لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء.

#### ● السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، يوجه باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من نظام الاعتمادات المستندية الجديد<sup>٩</sup>.

- وجه السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من الإجراءات التي تم تطبيقها مؤخرًا على عملية الاستيراد، وذلك بالعودة إلى النظام القديم من خلال مستندات التحصيل مع تشكيل مجموعة عمل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من محافظ البنك المركزي، وزير المالية، ووزيرة التجارة والصناعة، وجهات الاختصاص الأخرى، للقيام بالمتابعة الدورية والتقييم المنتظم لمنظومة إجراءات الاستيراد ومدى تلبيتها لاحتياجات عملية الإنتاج.
- ١,٥ مليون دولار زيادة في احتياطي النقد الأجنبي خلال أبريل خلال شهر أبريل<sup>١٠</sup>.
- أشار البنك المركزي إلى إن احتياطي النقد الأجنبي لديه ارتفع في أبريل ٢٠٢٢ إلى ٣٧,١٢٣,٥ مليار دولار، مقابل ٣٧,٠٨٢ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢، حيث بلغت الزيادة في الاحتياطي نحو ٤١,٥ مليون دولار.

<sup>٩</sup> <https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%b3%d9%8a-%d9%8a%d9%88%d8%ac%d9%87-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%84%d8%b2%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%a7/>

<sup>١٠</sup> <https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/NIR-April-2022.aspx>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) إلى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة وأو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.



## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١١:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- **اللواء / محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، تنفيذ ٢٣٣٧ مشروع صغير ومتناهي الصغر بإجمالي استثمارات أكثر من ٢٧ مليون جنية<sup>١١</sup>.**
- أكد اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، أن صندوق التنمية المحلية نجح منذ بداية العام المالي الحالي في الفترة ٢٠٢١/٧/١ وحتى الآن في تمويل ٢٣٣٧ مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر بإجمالي استثمارات أكثر من ٢٧ مليون جنية منها مشاركة من المستفيدين قدرها ٤,٥ ملايين جنيه، ووفرت المشروعات خلالها فرص عمل مباشرة في مجالات الإنتاج الحيواني والداخلي و منافذ بيع المواد الغذائية وملابس ومفروشات وبيع أعلاف وأسمدة وغلّال ولحوم بيضاء وصناعات بيئية ومنزلية ومنتجات ألبان وعسل نحل ومنتجاته.
- وأشار اللواء / محمود شعراوي، الى أن صندوق التنمية المحلية يوافق على منح نوعين من القروض وتشمل قروض قصيرة الأجل تسدد خلال عامين وقروض متوسطة الأجل تسدد خلال أربع سنوات بفائدة تبلغ ٦% سنوياً تنخفض إلى ٤% لمتحدي الإعاقة والمترحربين من الأمية والحاصلين على قروض جديدة لإضافة طاقة إنتاجية لمشروعاتهم بعد التزامهم بسداد أقساط القرض في المواعيد المحددة موضحاً أن الصندوق أدخل أسلوب جديد في آليات العمل ساعدت على تقصير الفترة الزمنية من تاريخ تقديم طلب القرض حتى تاريخ الحصول عليه.
- وأوضح أن صندوق التنمية المحلية يعزز تمكين المرأة اقتصادياً حيث بلغ عدد السيدات المستفيدات من المشروعات التي مولها للمرأة خلال تلك الفترة حوالي ١٤٦٣ مشروعاً بنسبة بلغت حوالي ٦٧,٧% من إجمالي المشروعات مشيراً الى أن الصندوق يعد أحد أدوات الوزارة الهامة لدعم المرأة في المحافظات خاصة المرأة المعيلة ، حيث يساعدها على تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهي الصغر مما يدر لها دخلاً ثابتاً ويضمن لها حياة كريمة وذلك بفائدة لا تتعدى ٦% إضافة الى استفادتها من الخامات الموجودة في البيئة المحلية وتحويلها إلى منتجات جديدة قابلة للاستخدام مثل مشروعات الصناعات الغذائية والحرفية.

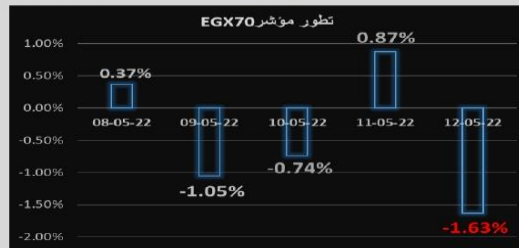
<sup>11</sup> [http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>12</sup> <https://www.mld.gov.ar/news/details/13521>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

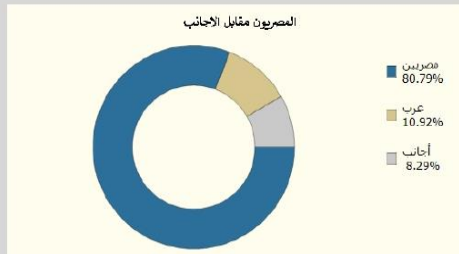
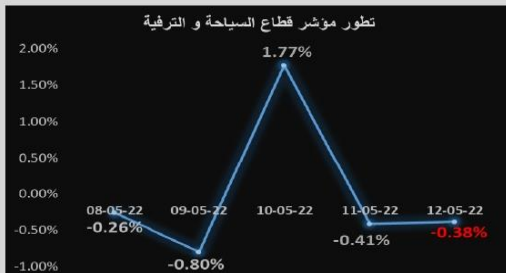
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -١,٦٣% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٢ مايو ٢٠٢٢ مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٥٦% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -١,٦٣% مقارنة بانخفاض بنسبة ٠,٣٧% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٨٠% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٧٨% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٣٨% مقارنة بنسبة ٠,٢٦% في بداية الأسبوع.

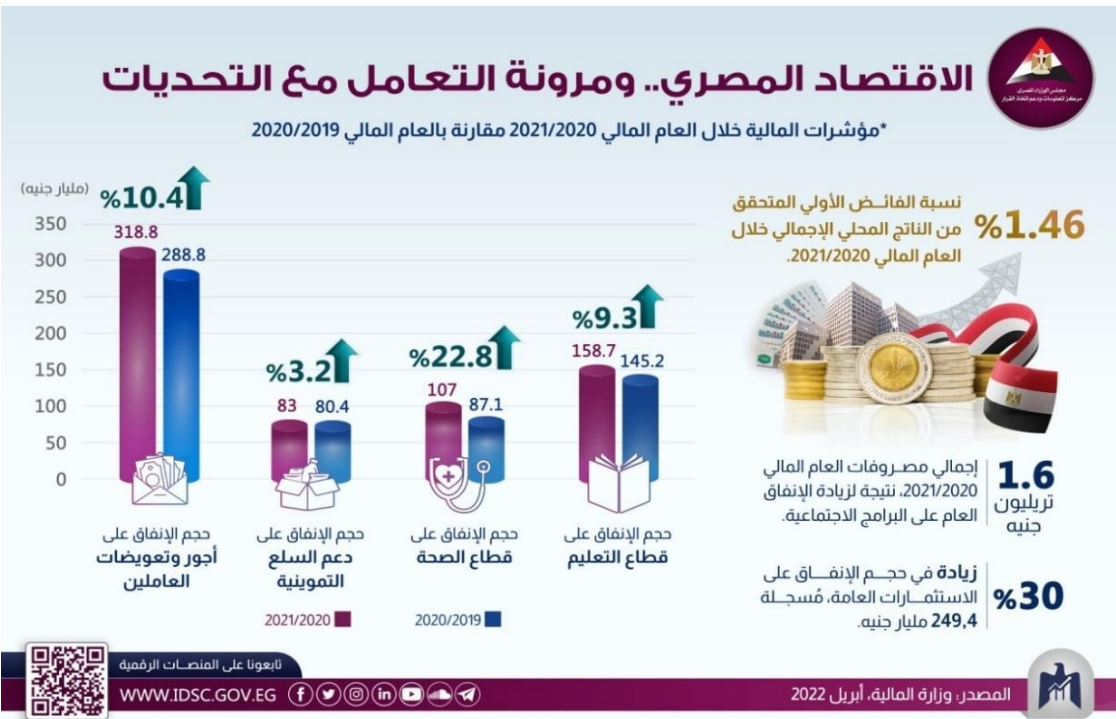


### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

■ **انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة المالية الذي يشير إلى صلابة الاقتصاد المصري، ومرونة في التعامل مع التحديات، ويوضح أهم المؤشرات المالية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩:**



■ **انفوجراف (٢) يوضح تقرير الهيئة العامة لقناة السويس، الذي يشير إلى ارتفاع إيرادات قناة السويس خلال شهر مارس ٢٠٢٢ بنسبة ١٠%:**

